



مؤتمر دولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية"

18-17 مارس 2008

خلفية:

1- في إطار المفهوم الموسع للتنمية على أنها عملية لتوسيع خيارات البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها، تنطوي البطالة على حالة حقيقية من الحرمان من القدرة على الفعل واختيار الحياة التي يرغب فيها الفرد العاطل. وتوضح الشواهد التطبيقية، خصوصاً تلك المتعلقة بالمجتمعات الأوروبية، أنه يمكن تعويض الفرد المتعطل على الدخل الذي لا يحصل عليه بواسطة برامج اجتماعية تتمحور حول أحد أنواع "بدل العطالة" أو "إعانة البطالة"، وذلك بغض النظر عن التكاليف الاقتصادية والآثار السلبية على الحوافز التي تترتب على مثل هذه البرامج. "ولكن إذا كان للبطالة آثار أخرى سلبية على حياة الأفراد، وتسبب لهم حرماناً من أنواع أخرى، فإن تحسين الوضع من خلال الدعم المالي في صورة دخل سيكون محدود الأثر في هذا الصدد"، (انظر أ. ك. سـن، 2004)، التنمية حرة: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت).

2- كما لاحظ سن أن هنالك شواهد تجريبية توضح أن للبطالة نتائج بعيدة المدى غير فقدان الدخل "بما في ذلك الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة في النفس وازدياد العلل المرضية (بل وزيادة معدل الوفيات)، وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستبعاد الاجتماعي، ونفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين".

3- على الرغم مما حققته العقود الاجتماعية العربية، منذ تأسيسها بعد الاستقلال وحتى بداية ثمانينات القرن العشرين، من نجاحات خصوصاً في مجال النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وهي نجاحات أعتُرف بها على المستوى الدولي، إلا أن البطالة قد أصبحت تُشكل معضلة تنموية يُعَدُّ بها في عدد كبير من هذه الدول. هذا وتبدى المعضلة التنموية ليس فقط في ارتفاع معدلات البطالة، مقارنةً ببقية أقاليم العالم، وإنما أيضاً في نزوع هذه المعدلات للارتفاع مع الزمن.

4- وعلى أساس مثل هذه الملاحظات، اعتبر البنك الدولي أن خلق فرص العمل يمثل أهم تحديات التنمية التي تواجهها الدول العربية. وتوضح تقديرات أولية، تعتمد على معدلات نمو القوى العاملة للفترة الممتدة حتى عام

5- ولعلنا لسنا بحاجة إلى ملاحظة أن هناك تنوع كبير بين الدول العربية من حيث الإنجازات التنموية ، وبنية الاقتصادات ، وطبيعة أسواق العمل، مما يعني أن التحليل الحريص يحتاج إلى التمييز بين أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي كمجموعة والدول العربية الأخرى كمجموعة. ويعتبر سوق العمل في الدول العربية الأخرى الأكثر تعقيدا من حيث التحدي التنموي الذي تمثله البطالة (ارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض الأجور الحقيقية ، وهيمنة القطاع الحكومي في إجمالي العمالة). وبالنسبة لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي تمثل البطالة بين المواطنين من أخطر تحديات التنمية التي تواجهها .

6- ومنذ منتصف ثمانينات القرن الماضي طبق عدد من الدول العربية سياسات وبرامج هدفت إلى معالجة مشكلة البطالة، بعض منها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، وهي برامج لتحرير الاقتصادات وتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

7- على أساس الشواهد المتعلقة بالمعدلات المرتفعة للبطالة في الدول العربية، واتجاهاتها نحو الزيادة مع الزمن ، يمثل الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر في توفير منبر لتبادل الآراء، حول القضايا المتعلقة بطبيعة التحدي التنموي الذي تفرضه البطالة في الدول العربية، وتمحيص طبيعة السياسات التي تم اتباعها لمقابلة التحدي ، واستكشاف خيارات سياسات أكثر ملائمة وديمومة .

8- على أساس الملاحظات السابقة تمثل أهم المواضيع التي يمكن أن يتناولها المؤتمر فيما يلي :

i- تحليل طبيعة مشكلة البطالة عموماً، وتلك في الدول العربية على وجه الخصوص، والإجابة على السؤال : هل هي مشكلة اقتصادية كلية؟

ii- تحديد خصوصيات أسواق العمل العربية حسب تشابه مجموعات الدول العربية فيما يتعلق بمرور أسواق العمل.

iii- تقييم وقع سياسات الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل .

iv- تقييم دور القطاع غير المنظم في توليد فرص العمل واستيعاب العمالة .

v- تقييم دور القطاع الخاص في معالجة مشكلة البطالة .

- vi تقييم دور الصناديق الاجتماعية في معالجة مشكلة البطالة .
- vii تقييم العلاقة بين الأنظمة التعليمية والبطالة .
- viii تقييم العلاقة بين البطالة والفقير .
- ix تقييم السياسات والبرامج الرامية لحل مشكلة البطالة في إطار دراسات حالات لدول بعينها .
- x اختبارات تطبيقية لنظريات التنمية في جوانبها المرتبطة بأسواق العمل .
- xi تحليل البطالة من منظور النوع الاجتماعي وتنامي مشاركة المرأة في سوق العمل .
- xii تحليل بطالة رأس المال البشري وتكلفتها الحقيقية .

دعوة للمساهمة :

9- على أساس الخلفية أعلاه يسر المعهد العربي للتخطيط أن يدعو الباحثين الراغبين من الدول العربية، والعالم أجمع، لتقديم أوراق بحثية مكتملة تحت أي من المواضيع أعلاه بأي من اللغتين العربية أو الإنجليزية لمنسق المؤتمر في أو قبل 30 نوفمبر 2007 على أن لا يتعدى طول البحث 25 ورقة مطبوعة، مع ملاحظة أنه يُشجع التقديم المبكر، وملاحظة أن كل المتقدمين سيخطر بوصول أوراقهم حين استلامها .

10- كما درجت العادة سيتم تقييم كل الأوراق كما سيتم إخطار المتقدمين الذين ستقبل أوراقهم بحلول 15 يناير 2008 كحد أقصى . هذا وستعتمد عملية تقييم الأوراق على النتائج الجديدة التي تحتوي عليها الأوراق وعلى نوعية المساهمة ، وسوف يتم إرسال التعليقات من مرحلة التقييم للمؤلفين حين استلامها . ويتوقع استلام النص النهائي للورقة، بالشكل المطلوب، بعد إدخال التعديلات المطلوبة، بحلول 15 فبراير 2008 .

11- سيقوم المعهد العربي للتخطيط بتغطية تكلفة مؤلفي الأوراق (مؤلف لكل ورقة) لحضور المؤتمر وتقديم مساهماتهم حيث تشمل التكلفة تذاكر السفر (ذهاب وإياب على أكثر الطرق مباشرة وعلى الدرجة السياحية) والإقامة الفندقية والطعام .

12- يُعقد المؤتمر في مدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية .

منسق المؤتمر

د . علي عبد القادر علي
وكيل المعهد

المعهد العربي للتخطيط

ص ب 5834 الصفاة - 13059 دولة الكويت

هاتف : (مباشر) 00965 4843459 - 00965 4843130 (داخلي : 124 ، 125)

فاكس: 00965 4842935
بريد إلكتروني: aali@api.org.kw